

Distr.: General
16 June 2014
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل – ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد رومان موري (بيرو)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن المسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات في مذكرة بإحدى لغات العمل وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (http://documents.un.org).
(http://documents.un.org)

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

14-03679 X (A)



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

مناقشة عامة بشأن المسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

١ - السيدة غوتيمويلر (الولايات المتحدة الأمريكية): استهلّت بالقول إن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية صمدت لاختبار الزمن. واستطاعت المعاهدة أن تكبح مد الانتشار وحققت ركائزها المتعاضدة الثلاث مكاسب لجميع الأطراف؛ ومثلت حاجزا قانونيا أساسيا للحؤول دون زيادة انتشار الأسلحة النووية، وقاعدة لجهود مواصلة تخفيض الترسانات النووية الحالية، ووسيلة لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النوويتين في إطار الضمانات الملائمة. وأكدت الالتزام الذي تبديه حكومتها أكثر من أي وقت مضى لمواصلة التنفيذ التام للمعاهدة، والتماس حلول شاملة لما يواجهها من تحديات لكي يتسنى للأجيال المقبلة التمتع بالسلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. لكنها حذرت من أن ذلك يتطلب عملاً شاقاً وتجنّب ارتياد الطرق المختصرة أو التماس المخارج السهلة. وأردفت إنه من الضروري التأكد من أن الناس واعون للآثار الإنسانية للأسلحة النووية بما في ذلك الآثار الصحية المدمرة التي تسبب فيها هذه الأسلحة؛ وقالت إن حكومتها تهدّي هذه الاعتبارات وأنها تحفزها فيما تبذله من جهود لتخفيض هذه الأسلحة والتخلص منها في نهاية المطاف.

٢ - وأشارت إلى سجل الإنجازات القوية الذي حققته حكومتها في سبيل تعزيز المعاهدة. فقد أحرزت تقدماً ملموساً في نزع السلاح منذ نهاية الحرب الباردة تمثل في تخفيض مخزونها النووية من ٢٢٥ ٣١ سلاحاً نووياً في عام ١٩٦٧ إلى ترسانة عاملة تشمل ٨٠٤ ٤ أسلحة في عام ٢٠١٣. كما تواصلت للسنة الرابعة التنفيذ الناجح للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن التدابير

الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، وتسعى إلى إجراء مزيد من التخفيضات النووية مع الاتحاد الروسي. بمعدل يصل إلى ثلث مستوى الرؤوس الاستراتيجية المنشورة المقرر في سياق المعاهدة. وأكدت انفتاح حكومتها على إجراء مفاوضات مع الاتحاد الروسي بشأن زيادة خفض جميع فئات الأسلحة النووية، بما فيها الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية المنشورة وغير المنشورة. ومضت تقول إن الأعمال الحاصلة مؤخراً تسبب في إضعاف كبير للثقة المتبادلة وأن الثقة تحتاج إلى وقت لإعادة بنائها. واستدركت قائلة إنه سبق للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مع ذلك، حتى في أحلك أيام الحرب الباردة، أن فطنا إلى المصلحة المتبادلة في العمل معاً من أجل تقليل الخطر النووي.

٣ - وذكرت بأن الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن توصلت في مؤتمرها الخامس المعقود مؤخراً إلى توافق بشأن إطار للإبلاغ يمكن أن تسترشد به عملية تقديم التقارير الوطنية إلى اللجنة في دورتها الراهنة. وأعلنت أن التقرير المقدم من بلدها سيصدر في القريب العاجل.

٤ - واسترسلت تقول إن سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمثل أولوية عالية لحكومتها، التي لم تنفك عن بذل جهود حثيثة لتوعية شعبها بالمنافع الأمنية التي يمكن أن تتحقق من المعاهدة والآثار الصحية الجسيمة للتجارب النووية. ورأت أنه ليس ثمة ما يدعو الدول الأخرى المدرجة في المرفق ٢ إلى انتظار الولايات المتحدة لكي تنتهي هذه الأطراف من استكمال إجراءات التصديق على المعاهدة. وحثت جميع الدول على توفير ما يكفي من الدعم المالي والسياسي لاستكمال العملية المؤقتة لإنشاء نظام التحقق التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ريثما تدخل هذه المعاهدة حيّز النفاذ.

- ٥ - وانتقلت إلى نقطة أخرى فقالت إن حكومتها تعمل على تأييد إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، لأنها تدعم الأمن الإقليمي وتعزز النظام العالمي لمنع الانتشار. وأوضحت أنها تتطلع لتوقيع بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، والعمل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتوقيع بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. كما أن حكومتها باقية على التزامها بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وعقد مؤتمر إقليمي لمناقشة إنشاء هذه المنطقة. ورأت في التفاعل المباشر الحاصل مؤخرا فيما بين دول هذه المنطقة خطوة مهمة للأمام؛ وحثت باسم وفدها هذه الدول على أن تتوصل إلى توافق بشأن ترتيبات عقد المؤتمر في وقت مبكر.
- ٦ - وبالرغم من هذه النجاحات، اعتبرت أن عدم الالتزام الذي تبديه حفنة من الدول يمثل تحديا مباشرا للأمن الإقليمي والنظام العالمي لعدم الانتشار النووي، سواء بسواء. وأكدت أن البلدان التي تخادع في الوفاء بالتزاماتها تضعف مخاطر النزاع وزيادة الانتشار، وأنها بذلك تعرض الناس للخطر في كل مكان. واعتبرت أنه من مصلحة الأطراف جميعا الإصرار على ضرورة إياب المنتهكين إلى حظيرة الامتثال؛ ولا بد من بذل كل جهد ممكن للتصدي لهذه التحديات بالوسائل السلمية والدبلوماسية. ورأت أن نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية يحتاج إلى الدعم والتعاون الكاملين من جميع الدول الأطراف لتوقي المزيد من الانتشار والرد على حالات عدم الامتثال، وهو ما يمكن أن يتم بطرق من ضمنها اعتماد بروتوكولات إضافية تقوي دعائم الأمن الإقليمي والعالمي من خلال توفير درجة عالية من الضمانات بعدم انخراط البلدان إلا في أنشطة للتعاون النووي السلمي.
- ٧ - وأردفت تقول إن حكومتها تثنى على المثل الذي ضربته أوكرانيا، التي تحتفل مع بيلاروس وكازاخستان بقرارها التاريخي الذي اتخذته منذ عشرين عاما بالانضمام إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية. وقالت إن إعادة تأكيد أوكرانيا لالتزامها بعدم الانتشار تذكروا بما قدمته من إسهام حاسم صوب تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.
- ٨ - واختتمت بالقول إن حكومتها ستواصل دعم الاستخدامات الآمنة والمأمونة للتكنولوجيات النووية السلمية، وباعتبار أنها المساهم الأكبر في برنامج المساعدة التقنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ستسعى حيثما أمكن إلى زيادة مقدار هذا الدعم. وحثت جميع الدول التي يكون بإمكانها تقديم المساعدة لدعم مبادرة الاستخدامات السلمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تفعل ذلك. وذكرت بأن ١١ دولة ومعها الاتحاد الأوروبي انضمت إلى حكومتها ووفرت لهذه المبادرة ما يناهز ٦٦ مليون دولار لتقديم مساعدة لأكثر من ١٢٠ من الدول الأعضاء في الوكالة تنتشر في كافة أنحاء العالم.
- ٩ - السيد سيرغييف (أوكرانيا): قال إن أوكرانيا دلت عمليا على التزامها بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وأيدت بشكل متواصل الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى منع ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأوضح أنه جرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في الاجتماع الوزاري المعقود في كييف، خلال فترة رئاسة أوكرانيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام ٢٠١٣، اعتماد أول تحديث لمبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الناظمة لمنع الانتشار يجري استكمالها منذ عام ١٩٩٤، وهو ما يفصح عن رغبة المنظمة في تعزيز النظام القائم لمنع الانتشار.
- ١٠ - ورجع بالذاكرة إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، حين قام رؤساء كل من أوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية

الموقع الاستراتيجي للقرم، لا يمكن استبعاد القيام بنشر القوات النووية الروسية في إقليم جمهورية القرم المستقلة ذاتياً، وهو ما سوف يمثل تحدياً خطيراً للنظام الراهن لعدم الانتشار.

١٢ - وأكد أن ملكية جميع المنشآت والمواد النووية الموجودة في جمهورية القرم المستقلة ذاتياً تعود إلى أوكرانيا، وأنها تخضع لاتفاق الضمانات الموقع بين أوكرانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف أن محاولات الاتحاد الروسي السيطرة على المنشآت والمواد النووية الموجودة على التراب الأوكراني في القرم مخالفة لقواعد القانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنه بموجب الاتفاق المبرم بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٨٥، والبروتوكول الإضافي للاتفاق المؤرخ عام ٢٠٠٠، يُطلب إلى الاتحاد الروسي قصر إشرافه على المنشآت النووية التي تعود إليه فقط. واحتتم قائلاً إنه يحث الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا، على تدعيم تطبيق اتفاقات الضمانات مع أوكرانيا.

١٣ - السيد إيلانوف (الاتحاد الروسي): استهل بالتذكير بأنه لولا وجود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لكان العالم الآن أقل أمناً واستقراراً إلى حد بعيد. ورغم بعض أوجه القصور التي تعترى نظام عدم الانتشار، فإنه يلي المصالح الأساسية لجميع الدول الأطراف. ورأى أنه من الضروري التعامل مع المعاهدة بحرص والتصدي الجماعي لأي تحديات تواجهها. وأضاف أن هذه الاعتبارات تنطبق بالقدر نفسه على وفد أوكرانيا، وأنه لا يعتقد أن هناك ما يدعو إلى القيام في سياق المعاهدة بتناول المسائل التي تواجهها السلطات في كييف حالياً.

والاتحاد الروسي بتوقيع بيان ثلاثي يحدد ترتيبات تنفيذ القرار الذي اتخذته أوكرانيا بالتخلي عن الأسلحة النووية والتحول إلى دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ولاحظ أن الذكرى السنوية العشرين لهذه المناسبة تحل في ظل عدوان يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا قام في ثنياه باحتلال جزء من ترابها في جمهورية القرم المستقلة ذاتياً وضمه إليه، فضلاً عن زعزعة الاستقرار في المناطق الجنوبية الشرقية لأوكرانيا في انتهاك جسيم لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وعديد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، ولالتزاماته كضامن للسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأوكرانيا. بموجب مذكرة الضمانات الأمنية المتصلة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بودابست) الموقعة في بودابست في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وأضاف أن توقيع هذه المذكرة جاء بمناسبة انضمام أوكرانيا إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وإعمالاً لالتزامها بإزالة جميع الأسلحة النووية من إقليمها خلال فترة زمنية محددة، وهو الالتزام الذي وفّت به على النحو الواجب. وحث باسم حكومته مؤتمر نزع السلاح على صياغة وإبرام صك متعدد الأطراف ملزم قانوناً لتقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

١١ - واسترسل قائلاً إن أوكرانيا تشعر بالقلق أيضاً إزاء التصرف الأحادي للاتحاد الروسي بنقض الاتفاق الموقع بين أوكرانيا والاتحاد الروسي بشأن وضع وشروط نشر أسطول البحر الأسود التابع للاتحاد الروسي في إقليم أوكرانيا، المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧. وأوضح أنه لا يجوز بموجب المادة ٥ من هذا الاتفاق لأسطول البحر الأسود المرابط في إقليم أوكرانيا حمل أسلحة نووية. وزاد على ذلك قوله أنه بوضع الحوادث الأخيرة غير المسبوقة بعين الاعتبار وبمراعاة

١٥ - وأشار إلى الحالة فيما يتصل بعقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط واعتبر أنها تثير قدرا كبيرا من عدم الرضا وتمثل واحدة من التحديات الرئيسية التي تعترض نظام عدم الانتشار. ورغم القرار الصادر عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ لم يتسن عقد المؤتمر في عام ٢٠١٢ أو جرى تحديد موعد جديد لانعقاده. وأضاف أن الاتحاد الروسي بوصفه إحدى الجهات الداعية لعقد المؤتمر سيواصل بذل كل ما في وسعه لتنفيذ الجزء ذي الصلة في خطة العمل لعام ٢٠١٠، والعمل عن كثب مع جميع البلدان في منطقة الشرق الأوسط، التي يُعتبر دعمها للمؤتمر شرطا أساسيا لإنجاحه. وأوضح أنه جرى في أثناء الاجتماعات غير الرسمية الثلاثة التي عُقدت مع بلدان منطقة الشرق الأوسط في غليون بسويسرا، ودخلت فيها البلدان في حوار مباشر لأول مرة، إظهار الاستعداد من جانب جميع المشتركين بدون استثناء لالتماس حلول وسط مقبولة؛ واستنتج من ذلك أنه سيكون ممكنا من ثم تحديد موعد لعقد المؤتمر في تشرين الثاني/نوفمبر أو كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١٤.

١٦ - وانتقل إلى نقطة أخرى فأعرب عن ترحيب بلده بالجهود التي تبذلها بلدان آسيا الوسطى والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية للتوصل إلى اتفاق بشأن توقيع بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وأن الاتحاد الروسي أسوة بالدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية يأمل في التوقيع على البروتوكول بدون أبطاء.

١٧ - ولاحظ أن تنفيذ خطة العمل المشتركة مع جمهورية إيران الإسلامية يمضي بسلاسة، وأن التعاون بين هذا البلد والوكالة الدولية للطاقة الذرية جارٍ للتوصل إلى تسوية لجميع المسائل المتبقية بشأن البرامج النووية الإيرانية. وأضاف أن التفاعل الإيجابي غير المسبوق بين جمهورية إيران الإسلامية

١٤ - وأردف يقول إن الاتحاد الروسي يأخذ على محمل الجد البالغ التزاماته بموجب المعاهدة بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة. وقد صار من المألوف أن يتناهى إلى الأسماح أن المادة السادسة من المعاهدة لا تنفذ أو تنفذ على نحو غير مرضٍ، لكن الواقع أبعد من أن يكون كذلك. فبموجب الالتزامات الثلاثة التي تنص عليها المادة السادسة، جرى منذ ثلاثة عقود الوفاء بالالتزام المتعلق بوقف حدوث سباق تسلح نووي. كما أن المفاوضات المتعلقة بالالتزام الثاني، وهو نزع السلاح النووي، تجري بشكل متكرر بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين. ونتيجة لحمل سلسلة الاتفاقات التي جرى التوصل إليها تم تخفيض ترسانات الأسلحة الاستراتيجية في الاتحاد الروسي بما يزيد على ٨٠ في المائة على مدى ربع القرن الماضي، وجرى أيضا تخفيض ترساناته غير الاستراتيجية بنسبة ٧٥ في المائة. وأكد أن الإمكانات النووية الحالية للاتحاد الروسي تقل كثيرا عن إمكانياته التي كانت قائمة عند دخول المعاهدة حيز النفاذ. كما يجري إحراز مزيد من التقدم عن طريق تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). لكن الالتزام الثالث المتعلق بوضع معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل هو وحده الذي لم تتمكن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من إحراز أي تقدم بخصوصه على وجه الإطلاق. وأضاف أن الطابع العالمي المتكامل الذي تكتسي به الالتزامات الواقعة على عاتق جميع الأطراف بموجب المعاهدة يحتاج إلى إعادة تأكيد كجزء من عملية الاستعراض. وحذر من أي محاولات لإيجاد صلات بين الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة أو إجراء مبادلات فيما بينها أو إحداث وقیعة بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية، وقال إن مآل هذه المحاولات زعزعة استقرار نظام عدم الانتشار وتقليل جدواه.

أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إيصالها في الشرق الأوسط. ولاحظ التقدم المرحلي المحرز مع جمهورية إيران الإسلامية وتمنى حدوث تطورات أكثر أهمية لطمأنة المجتمع الدولي على نحو كامل بخصوص البرنامج النووي لهذا البلد. وأعرب عن أسفه لقلّة ما أُحرز من تقدم بشأن المسائل الأخرى، بما في ذلك الأنشطة الجارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإخفاق الجمهورية العربية السورية في تصحيح مسألة عدم امتثالها للمعاهدة. وأضاف أن حكومته ترى أيضاً ضرورة أن تنظر الدول الأعضاء في تبعات الانسحاب من المعاهدة على الأمن الفردي والجماعي، رغم تمسكها بموقفها الداعم لحق أي دولة طرف في الانسحاب منها.

٢١ - وأردف يقول إن المعاهدة قدمت إسهاما حاسما في تحقيق الأمن الدولي على مدى السنوات الخمس والأربعين الماضية ولا بد أن يستمر وجودها في صميم الحوار العالمي المتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية؛ ومن المهم أن يكون مآل هذه المناقشات تقوية الالتزام الجماعي بالأهداف المشتركة وليس إضعافه. ولاحظ أن المعاهدة لا تزال تخضع للضغوط وتواجه التحديات، لكن آيا من هذه الضغوط أو التحديات غير عصي على القهر. واختتم بقوله إن المملكة المتحدة على وعي تام بالآثار الإنسانية التي يمكن أن تنجم عن استعمال الأسلحة النووية وإنها تجاهد في سبيل منع هذا الاستعمال؛ كما أنها باقية على التزامها القاطع بإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وترى المملكة المتحدة أيضاً أن مشاعر الإحباط التي تُبدى إزاء معدل تحقيق نزع السلاح تحتاج إلى تهدئتها بجراحات واقعية وعملية. ولهذا السبب، لم تؤيد حكومته إجراء مفاوضات بشأن وضع اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، لأنها لا تزال ترى أن اتخاذ خطوات نحو إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية لا بد أن يجري في سياق الأحوال السياسية القائمة وضمن الركائز الثلاث للمعاهدة.

والوكالة وبلدان مجموعة ٣+٣ يتيح إمكانية لتوخي وصول المفاوضات إلى نتيجة ناجحة بحلول ٢٠ تموز/يوليه، ٢٠١٤، ١٨ - واختتم قائلاً إن الاتحاد الروسي أعد تقريراً عن الجهود التي بذلها فيما يتصل بالبند ٥ و ٢٠ و ٢١ من خطة العمل لعام ٢٠١٠، مستعينا في ذلك بالنموذج الموحد المتفق عليه لإعداد التقارير.

١٩ - السيد جونز (المملكة المتحدة): بدأ بالإشارة إلى خطة العمل لعام ٢٠١٠ وقال إن اعتمادها مثل إنجازا مهما وأنه لا يرى فيها فحسب عملية محددة بخمسة أعوام، وطالب بضرورة التوصل بأكثر السبل الملائمة إلى اتفاق لتحقيق مزيد من التقدم في جميع المسائل المشمولة بالخطة. وأضاف أن بلده سيعمم تقريراً عن التقدم المحرز في إطار هذه الخطة بما في ذلك بشأن البند ٥، مستعينا بالنموذج الموحد المعتمد من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ ولاحظ أن الاتفاق على هذا النموذج يدل على القيمة التي تنطوي عليها عملية الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في زيادة الثقة والشفافية بما يسهم في هئية الأحوال المعينة على نزع السلاح؛ لكن هناك الكثير الذي لا يزال يتعين عمله ولا سيما في الوقت الراهن الذي تهدد فيه أعمال الاتحاد الروسي في أوكرانيا بتقويض هذه الثقة.

٢٠ - ومضى يقول إن بلده سيسعى جنباً إلى جنب مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية إلى إظهار التزامه بالضمانات الأمنية السلبية الملزمة قانوناً من خلال التوقيع على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى خلال الدورة الحالية، كما يعرب عن أمله في إمكانية عمل الشيء نفسه في القريب العاجل بالنسبة لمعاهدة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ورحب باسم وفده بعقد مشاورات غير رسمية بشأن ترتيبات مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر

خالية من أسلحة الدمار الشامل. وحذر الدول من مغبة العجز عن تنفيذ هذا الجزء من حزمة الالتزامات. واعتبر تحديداً أن تأجيل عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل يقوض مصداقية المعاهدة ويترك مردوداً سلبياً على عملية الاستعراض وعلى نزع السلاح عموماً. واختتم بقوله إن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ ينبغي ألا يكون مجرد اجتماع آخر لمناقشة نجاحات وإخفاقات المعاهدة، إنما يتعين أن يتخذ تدابير عملية للتصدي لعدم الامتثال.

٢٥ - السيد العلمي (المملكة العربية السعودية): قال إن زيادة الوعي على الصعيد العالمي بمخاطر الأسلحة النووية مدعاة للتفاؤل. لكنه طالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بإظهار الإرادة السياسية اللازمة لإنهاء الاعتماد على الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل كأدوات للأمن القومي.

٢٦ - ومضى يقول إنه على عكس المناطق الأخرى، لم تشهد منطقة الشرق الأوسط أي نجاح في الجهود الرامية إلى تحويلها إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. وعزى ذلك إلى المقاومة التي تبديها دولة واحدة، هي إسرائيل، لعقود من الجهود الدولية المتعاقبة آخرها تأييد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول الشرق الأوسط بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأعرب باسم بلده عن الأسف الشديد لتأجيل انعقاد هذا المؤتمر رغم التوافق الدولي حول الاحتياج إليه. وأضاف أنه تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية ضمان انعقاد هذا المؤتمر بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

٢٧ - واختتم قائلاً إن المفاوضات بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة ١+٥ والوكالة الدولية للطاقة الذرية لا بد أن تمضي في إطار جداول زمنية واضحة، ويتعين على الحكومة الإيرانية طمأنة المجتمع الدولي بشأن نواياها السلمية بالسماح

فلا يمكن تحقيق نزع السلاح في الفراغ. إنما يتعين الاستمسك بالمعاهدة وتوطيد أركانها بسبب تعقد التحديات الأمنية، وتجنب العمل بعيداً عنها.

٢٢ - السيد الحكيم (العراق): استهل قائلاً إن تنفيذ الالتزامات المتبادلة والملزقة للمعاهدة في العقد الرابع لوجودها، لا يزال متسماً بعدم التوازن. وخص بالذكر عدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ورغم قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمرات الاستعراض بإعادة تأكيد تعهدها بالوفاء بهذه الالتزامات، فإنها تواصل في الواقع استحداث أجيال جديدة من الأسلحة النووية وإدراج الأسلحة النووية في عقائدها الأمنية. وطالب بإيلاء أولوية عالية للجهود غايتها إبرام صك دولي غير مشروط وملزم بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ورأى أن إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإحراز تقدم في وقف إنتاج المواد الانشطارية يكتسيان أهمية حاسمة لنجاح مؤتمر الاستعراض وتنفيذ المعاهدة.

٢٣ - وانتقل إلى نقطة أخرى فأكد احترام بلده لجميع الاتفاقات الدولية المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار، وقال إنه سنّ تدابير تشريعية للوفاء بما قطعه على نفسه من التزامات. وأشار أيضاً إلى أن العراق كان من أوائل الدول التي انضمت للمعاهدة في عام ١٩٦٩، وأنه وقّع اتفاقاً شاملاً للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٧٢، وقام مؤخراً بالتصديق على البروتوكول النموذجي الإضافي. وفي عام ٢٠١٣ انضم العراق إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهو في سبيله لاستكمال الخطوات الدستورية اللازمة للانضمام إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

٢٤ - وأردف يقول إن التمديد اللانهائي للمعاهدة في عام ١٩٩٥ استند إلى صفقة تتضمن جعل الشرق الأوسط منطقة

الدوليين المعنيين بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، أوضحها استحالة التأهب لحدوث تفجير نووي في منطقة مأهولة بالسكان: ففوق هجوم أو حادث نووي يتسبب في عواقب فورية وعواقب طويلة الأجل تطول التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمناخ والنظم الاجتماعية وجميع الأنشطة البشرية على وجه العموم. وفي ضوء العواقب الإنسانية الكارثية لأي استعمال للأسلحة النووية، ثمة حاجة ملحة لاتخاذ إجراء وقائي عالمي من جانب الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني سواء بسواء، للتعامل مع الاستعمال المحتمل أو الحياة الممكنة لهذه الأسلحة. وحث الدول على أن تتيح في سياق المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية قيام مشاركة واسعة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ورحب أيضاً بدعوة الصين للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن إلى قيادة عملية الحوكمة النووية العالمية، لأن عملية نزع السلاح تحتاج إلى التحرك قدماً. بمعونة هذه الدول وليس رغماً عنها. واعتبر أن أفضل سبيل للتحرك إلى الأمام يتمثل في اتباع نهج شامل وعملي وواقعي.

٣٠ - واسترسل يقول إنه لا بد من بذل جهود مستمرة لمواصلة إجراء تخفيضات في جميع الأسلحة النووية بشكل منهجي ومستدام، بما في ذلك في الأسلحة غير الاستراتيجية. وفي حين يؤيد المجتمع الدولي تأييداً واضحاً التدابير الثنائية المتخذة في هذا الصدد من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، يشعر بالقلق أيضاً إزاء حالات النزاع التي تتسبب في تآكل الثقة المبنية بينهما. واعتبر أن حالة عدم الاستقرار السياسي السائدة على الصعيد الدولي حالياً تجعل استهلال عملية نزع السلاح النووي أشد إلحاحاً أكثر منها في أي وقت مضى.

لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالاضطلاع بمهامهم. وفي الوقت ذاته، يشدد بلده على الحق الأساسي لجميع الدول في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وأعلن في هذا الصدد عن نية بلده تطوير برنامج طموح للطاقة النووية لأغراض التنمية المستدامة وحفظ الموارد الهيدروكربونية الثمينة لمنفعة الأجيال المقبلة.

٢٨ - السيد باروس ميليت (شيلي): لاحظ التقدم الكبير الذي أمكن تحقيقه في إطار المعاهدة في كبح استحداث ترسانات نووية جديدة، وإن لم يتحقق مثل هذا التقدم بالنسبة لإجراء تخفيضات في المخزونات الحالية. وقال إن التقدم المحرز في اتجاه تطبيق الركائز الثلاث للمعاهدة - وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية - غير متكافئ. لكن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية - مثل شيلي - تلتزم التزاماً كاملاً بتعهداتها بعدم حيازة الأسلحة النووية. وبوصف شيلي طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) قطعت حكومتها على نفسها التزاماً جازماً بترع السلاح النووي دون قيد أو شرط. ولهذا السبب، تشعر بخيبة أمل لعدم إحراز تقدم في تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة لاقتناعها بأن اعتماد صك عالمي ملزم قانوناً وقابل للتحقق يحظر الأسلحة النووية هو المسار السليم الأحق بأن يُتبع لتحقيق نزع السلاح. وأكد أن هذا الهدف في المتناول لأن أغلبية الدول الأعضاء تخلت بالفعل عن الأسلحة النووية وباتت تدعو بشكل مطّرد إلى حظرها.

٢٩ - وأعرب عن ترحيبه بالنهج المختلفة التي تتخذ لتحقيق نزع السلاح العام والكامل. بما في ذلك تطبيق القانون الدولي الإنساني، لإظهار التناقض الأصيل بين استعمال الأسلحة النووية ومفهوم الإنسانية. وأضاف أن المؤتمرين

الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وإن كان مشروع القرار الذي قدمته إلى مجلس الأمن في هذا الشأن في عام ٢٠٠٣ قد قوبل بالمعارضة من جانب عضو بعينه ذي نفوذ في مجلس الأمن كان يسعى إلى حماية إسرائيل. وطالب المجتمع الدولي بممارسة الضغوط على إسرائيل من أجل الانضمام إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية عملاً بقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، وقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم ١٧ لعام ٢٠٠٩. ومضى يقول إن إسرائيل بمساعدة من فرنسا والولايات المتحدة تتبع منذ عقود سياسة "الغموض النووي". وحسبما تفيد التقديرات أنتج مفاعل إسرائيل النووي في ديمونة من اليورانيوم المخصص لصنع السلاح ما يكفي لصنع ٢٠٠ رأس نووي. وقد أقر أحد رؤساء الوزراء السابقين في إسرائيل جهراً في عام ٢٠٠٦ بأن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية. وأوضح أن رفض إسرائيل المشاركة في المؤتمر المقرر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هو ما يمنع عقد هذا المؤتمر. وطالب بعقد المؤتمر قبل نهاية العام الحالي. وشدد على أنه يتعين في الوقت ذاته التعامل مع حق الدول الأطراف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية باعتباره حقاً لا يقبل التصرف بموجب المادة الرابعة من المعاهدة.

٣٥ - ومضى يقول إن ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذكر في الجلسة الثانية للجنة أن المبنى الذي جرى تدميره في موقع دير الزور في عام ٢٠٠٧ يرجح كثيراً أنه كان مفاعلاً نووياً كان يتعين إعلان الوكالة به. وقال إنه يود أن يشير إلى أنه لا لمجلس الأمن ولا الوكالة الدولية للطاقة الذرية أصدر إدانة للعدوان الإسرائيلي على هذا الموقع، ربما لأنهما اعتادا على انتهاكات إسرائيل لقراراتهما. وقد رفضت إسرائيل التعاون مع الوكالة في تحقيقاتها بشأن مصدر التلوث في الموقع الذي يمكن أن يكن ناجماً عن القذائف نفسها التي

٣١ - وأضاف أن بناء الثقة شرط حاسم لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وسوف تواصل حكومته حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ تدابير عملية تضمن الشفافية فيما يتعلق بترساناتها النووية، بصرف النظر عن مسائل الأمن القومي. ورحب باسم وفده بجهود مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بما في ذلك ما يتصل بالمادة العاشرة من المعاهدة، كما رحب بجهود الفريق المعني بخفض حالة التأهب، الذي ينادي بتخفيض درجة التأهب التعبوي للأسلحة النووية.

٣٢ - وفيما يتعلق بمسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية التي تعكس التزام الدول بالإبقاء على وضعيتها كدول خالية من الأسلحة النووية، رأى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تحتاج أن تبدي إزاء هذه المناطق مستوى مناظراً من الالتزامات السياسية وأن تقدم ضمانات قانونية لا رجعة فيها بعدم العدوان.

٣٣ - واختتم بالكلام عن الاستخدام السلمي للطاقة النووية فرأى فيه حقاً لا يقبل التصرف لا بد من حمايته عن طريق التحقق الذي تقوم به الهيئة المختصة، من أجل المحافظة على نظام أمني مستدام وغير تمييزي، مع القيام في الوقت نفسه بتشجيع التنمية الوطنية. وأكد أن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية لا بد أن تمثل أولوية لجميع الدول المنخرطة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي ضوء الحوادث الأخيرة رأى أن كفالة الشفافية في خطط تطوير الطاقة النووية هي السبيل الأقوم لحماية هذا الحق.

٣٤ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): استهل قائلاً إن بلده كان من أوائل دول الشرق الأوسط التي تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكان أيضاً من أوائل الدول التي دعت إلى إنشاء منطقة خالية من

باستعمال القوة أو التلويح بفرض العقوبات. وطالب بمضاعفة الجهود الدولية لتعزيز الهياكل الأساسية لوكالات الإشراف وزيادة فعاليتها في جميع الدول لضمان أمان المواد النووية. وأكد أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية هو أحد السبل شديدة الفعالية لتحقيق أهداف المعاهدة. وفي هذا الصدد يعمل بلده مع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية لعقد المؤتمر المؤجل المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛ وقال إنه من أسف أن هذه الروح لا تُقابل بمثلها من جانب طرف إقليمي بعينه يحظى بدعم أحد منظمي المؤتمر.

٣٨ - السيد بايليكا (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا فقال إن المعاهدة باتت في ضوء مخاطر الانتشار الحالية شديدة الأهمية أكثر من أي وقت مضى. ورأى أن ثمة حتمية لتعزيز سلطة المعاهدة وسلامتها التي لا تزال تشكل حجر الأساس للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي، وقاعدة الأساس لمساعي تحقيق نزع السلاح النووي عملاً بالمادة السادسة، وأحد العناصر المهمة في زيادة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقال إن الاتحاد الأوروبي يعيد تأكيد دعمه الكامل للركائز الثلاث للمعاهدة ولتنفيذ الالتزامات التي قطعها على نفسه خلال مؤتمرات الاستعراض السابقة.

٣٩ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي سيواصل الحث على تنفيذ خطة العمل لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ تنفيذًا شاملاً ومتوازناً وموضوعياً باعتبارها خريطة الطريق لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥. ورأى أن إضفاء طابع عالمي على المعاهدة مسألة واجبة؛ وأنه يتعين على الدول التي لم تنضم إليها بعد أن تفعل ذلك كدول غير حائزة للأسلحة النووية، وأن تقوم أيضاً ريثما يُستكمل انضمامها للمعاهدة، بالامتنال لشروطها وإبداء التزامات في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح.

استُخدمت في تدميره. وقال إنه توقع أن يأتي ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ذكر لاستمرار إسرائيل في بناء قدراتها النووية خارج نطاق الإشراف الدولي وتجاهلها دعوات جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، بدلاً من استخدام لغة توحى بتبرير الهجوم الإسرائيلي. وكان أخرى بممثل الوكالة أن يقرأ مذكرات رئيسه السابق السيد محمد البرادعي إن كان يريد حقاً أن يعرف ماذا فعلت إسرائيل في دير الزور.

٣٦ - السيد الدباشي (ليبيا): رأى في تخفيض بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لرسالتها خطوة إيجابية، لكنه لم ير فيه انعكاساً للالتزام بالترع الكامل للسلاح بقدر يكفي لتشجيع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ تدابير مماثلة. وقال إن بلده يرحب باجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي وقرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨. وشدد على أن تنفيذ الركائز الثلاث للمعاهدة ضروري للأمن الدولي وعلى وجوب إبرام صك دولي ملزم قانوناً لضمان عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وأضاف أن شبح الإرهاب النووي يحتاج إلى تبديد وأن ثمة حاجة أيضاً لوضع مفاهيم جديدة للأمن القومي تركز إلى الثقة والمصلحة المتبادلتين. وطالب بتعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإضفاء طابع عالمي على المعاهدة عن طريق دعوة جميع الدول التي لم تنضم إليها بعد، بما في ذلك إسرائيل، إلى الانضمام إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع برامجها ومنشآها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٧ - ومضى يقول إن من حق الدول جميعاً استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ولا بد من حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تفي بالتزاماتها في مجال نزع السلاح بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ولا بد أيضاً من تسوية المسائل المتعلقة عن طريق المفاوضات والحوار بدلاً من التهديد

لحق جميع الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والتأكيد على الدور الرئيسي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤٢ - ورأى أن هناك ضرورة مستمرة لتدعيم نظام عدم الانتشار وزيادة فهم الأسلوب الذي تجري به الاستجابة الفعالة لانسحاب دولة طرف من المعاهدة، بما في ذلك عن طريق لفت الانتباه إلى التداعيات المحتملة على السلام والأمن الدوليين التي يمكن أن يجلبها أي من هذه الانسحابات. وطالب مجلس الأمن بالتصرف العاجل والتعامل دون إبطاء مع أي إخطار تقدمه إحدى الدول الأطراف بالانسحاب من المعاهدة وحثه على أن يقوم باتخاذ تدابير في هذا الصدد.

٤٣ - واختتم بقوله إن الاتحاد الأوروبي يقوم، تماشياً مع انخراطه مع المجتمع المدني، بدعم إنشاء ائتلاف شبكي لعدم الانتشار تابع للاتحاد، تشجيعاً للحوار السياسي والحوار المتصل بمسائل الأمن. كما يشدد على أهمية التوعية بترع السلاح وعدم الانتشار من أجل زيادة إفهام الناس بهذه القضايا على أوسع نطاق.

٤٤ - السيد سينهاسيني (تايلند): قال إنه رغم تباعد الآراء بخصوص عدم الانتشار، لا بد أن تتوافق الأطراف بشأن أي إجراء يلزم اتخاذه، وأن يكون ذلك نابعاً من التسليم بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتشاطر هدفاً ومسؤولية لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وأضاف أنه من المهم أيضاً مواصلة بذل الجهود على صعيد الركائز الثلاث المتداخلة والمتداخلة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقال إنه بصرف النظر عما يحدث من تأخير أو يُصادف من عقبات في أي من هذه الركائز الثلاث، لا بد من تدعيم الإرادة السياسية وهيئة قوة الدفع الضرورية لتحقيق الأهداف المشتركة.

٤٥ - وأكد تمسك الاتحاد الأوروبي القاطع بسيادة القانون في العلاقات الدولية بما في ذلك في المسائل المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، يدين الاتحاد الأوروبي بقوة الانتهاكات الواضحة التي تتعرض لها سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية على يد قوات الاتحاد الروسي من خلال أعمال العدوان التي تُرتكب في أراضي أوكرانيا، كما يدين ضم الاتحاد الروسي غير القانوني للقرم وسيفستوبول. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذه الأعمال تمثل انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والالتزامات المحددة للاتحاد الروسي باحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية بموجب مذكرة بودابست. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي رحب بانعقاد اجتماع حنيف المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن الحالة في أوكرانيا الذي أُقرت فيه خطوات أولية ملموسة لتخفيض حدة التوتر واستعادة الأمن لجميع الناس، وأكد على أهمية التنفيذ الفوري والتام لهذه الخطوات.

٤٦ - ولفت الانتباه إلى مجموعة من المواضيع المنطوية على أهمية خاصة للاتحاد الأوروبي، بما فيها، بالنسبة لمسألة نزع السلاح النووي، المواضيع المتعلقة بالالتزام للاتحاد الأوروبي بالسعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة، وأهمية إضفاء طابع عالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح، وضرورة بدء مفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وبالنسبة لمسألة عدم الانتشار، المواضيع المتصلة بالأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية، وإعادة تأكيد دعم الاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛ وبالنسبة لمسألة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية؛ المواضيع المتصلة بالدعم الذي يوليه الاتحاد الأوروبي

الأمن من الانتشار. ويتطلع بلده قُدماً للمشاركة أيضا في المؤتمر الإقليمي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لدول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ المقرر عقده في إندونيسيا في أيار/مايو، ٢٠١٤

٤٩ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير واستخدام الطاقة النووية بطريقة مأمونة وآمنة وسلمية، في إطار التزامها المنصوص عليها بموجب المادة الرابعة وبموجب أحكام أخرى في المعاهدة، هو حق يقترن أيضا بمسؤوليات، وفي هذا السياق، قامت حكومته بإنشاء شبكة لهيئات التنظيم في المجال النووي في إطار منطقة جنوب شرق آسيا (شبكة إسيانوم) للعمل كمنتدى لتعزيز مسائل الأمان والأمن والضمانات طبقا لمعايير وممارسات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد اجتمعت الشبكة رسميا للمرة الأولى في فوكت في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ثم دخلت في مطلع عام ٢٠١٤ في عمليات غير رسمية للتشاور مع المفوضية الأوروبية تتعلق بمشروع لإنشاء نظام أمني متكامل للمواد النووية والمواد المشعة. وشاركت حكومته أيضا في مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في لاهاي وقامت في سياقها باستضافة اجتماع في باتايا أسهم في تمهيد الطريق لاعتماد بيان قمة الأمن النووي في لاهاي.

٥٠ - السيد كولغا (استونيا): قال إن الأعمال العدوانية التي اقترفتها القوات المسلحة الروسية ضد أوكرانيا تهدد السلام والأمن وتهز الثقة في المنطقة الأوروبية - الأطلسية، وتقوض الركائز الثلاث للاتفاقية. وأضاف أن الاتحاد الروسي باستخدامه القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأوكرانيا يكون قد انتهك بصورة واضحة مذكورة بودابست، والاتفاقات والقواعد الدولية الأخرى. وأشار في هذا السياق إلى أن القرار الاستراتيجي الذي اتخذته أوكرانيا

٤٥ - واسترسل يقول إن بعض المناسبات من قبيل اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والمؤتمر الدولي الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية هي تذكرة للمجتمع الدولي بالحاجة الملحة للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح. وأضاف أن حكومته تتطلع إلى زيادة استكشاف المقترحات التي قُدمت خلال هذه الاجتماعات، وإلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في نزع السلاح النووي.

٤٦ - وأضاف أن بلده باعتباره وديعا ومناصراً نشطاً لمعاهدة بانكوك، وهي المعاهدة المنشئة للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، يدعم بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع النواحي الأخرى. وتحتفي في هذا الصدد أن يتسنى بدون إبطاء إحراز تقدم في المناقشات الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قبل حلول مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥

٤٧ - ولا بد أيضا من مضاعفة الجهود لبدء المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والإبرام المبكر لاتفاقية شاملة للأسلحة النووية. ورأى أنه من المفيد كذلك زيادة استكشاف المشاركة في جهود التوعية العامة. وأضاف أن وفده يتطلع في هذا السياق إلى الأنشطة العالمية التي ستجري في إطار الاحتفال في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤ باليوم الدولي الأول للإزالة التامة للأسلحة النووية.

٤٨ - واسترسل يقول إن وفده يشعر بالرضا إزاء الجهود المستمرة لتعزيز القدرات في مجال عدم الانتشار. وأوضح أن تايلند إضافة إلى مشاركتها النشطة في سياق المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي قامت أيضا بمعية الولايات المتحدة باستضافة مبادرة عُقدت في بانكوك في آب/أغسطس ٢٠١٣ ركزت على تحسين القدرات الوطنية والتعاون الثنائي في مجال أعمال الحظر البحري والجوي في إطار مبادرة

نحو الانتقال إلى حيز النفاذ"، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، يظهر إمكانية تحقيق النجاح في جهود التحديد المتعدد الأطراف للأسلحة. ورأى أن إضفاء الطابع العالمي على المعاهدات لا يزال يمثل أولوية، وحث جميع الدول وبالأخص الدول التي يُعتبر انضمامها لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضروريا لدخول المعاهدة حيز النفاذ، إلى توقيع المعاهدة والتصديق عليها دون إبطاء.

٥٣ - ومضى يقول إن وفده يود أن يبرز أهمية ضوابط التصدير، لأن تحقيق أهداف المعاهدات والاتفاقات الدولية لا يكون ممكنا إلا إذا جرى تنفيذها بشكل كامل وفعال وجرى أيضا تطبيق الرقابة على نقل المواد والتكنولوجيا الحساسة التي يمكن أن تُستخدم في أسلحة الدمار الشامل. وأعرب عن ترحيبه بالعمل الذي اضطلعت به مجموعة موردي المواد النووية وشجع جميع الدول على أن تتبع في صياغة الضوابط الخاصة بها التوجيهات والمبادئ المتفق عليها بين عدة أطراف.

٥٤ - واختتم قائلا إن استونيا تقدر عاليا في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أسهمت حكومته على مدى السنوات في صندوق التعاون التقني، كما أفادت من مشاريع التعاون. ومن خلال البرنامج اكتسبت استونيا معارف قيمة وبالأخص فيما يتعلق بتحسين هيكلها الأساسية في المجال التنظيمي وفي مجال التطبيقات الطبية ومعالجة النفايات المشعة، وفي هذا المجال أكد استعداد استونيا مشاطرة هذه المعارف مع الدول الأعضاء الأخرى في الوكالة.

٥٥ - السيد كمنت (النمسا): استهل بالإعراب عما يساور حكومته من قلق شديد إزاء التداعيات المحتملة للأزمة الناشئة في أوكرانيا التي يمكن أن تترتب في النظام العالمي لزع السلاح ومنع الانتشار النوويين. وأعز إلى أن التعليقات

منذ عشرين عاما بالانضمام إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية مقابل حصولها على ضمانات أمنية، كان قرارا صائبا بشكل يبين. وتمنى باسم وفده ألا يؤدي انتهاك مذكرة بودابست إلى تثبيط عزيمة الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة. وقال إن بلده يدعو الاتحاد الروسي إلى احترام القواعد القانونية الدولية واحترام التزاماته الدولية واتخاذ خطوات فورية ملموسة لتنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في جنيف في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٥١ - ومضى يقول إن وفده أعرب في سياق المؤتمرين المتعلقين بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية اللذين عُقدا في النرويج والمكسيك، عن تأييده للآراء الواردة في ورقة العمل المعنونة "لبنات بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية" (NPT/CONF.2015/PC.III/WP.23)، انطلاقاً من الحاجة إلى اتباع نهج لبنات البناء لبلوغ هدف قيام عالم خالٍ من الأسلحة النووية، والقيام في الوقت ذاته بتنفيذ خطة العمل المعتمدة في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠. وأضاف أن حكومته تعتقد أن السياق الاستراتيجي لزع السلاح النووي لا بد أن يؤخذ أيضا بعين الاعتبار، لكنها تشعر بالتشكك في إنشاء عمليات موازية لا تشمل الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومع ذلك فإنها تتفهم الإحباط الذي يشعر به المجتمع الدولي إزاء قلة التقدم المحرز في الدفع بجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، وعدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على بدء المفاوضات أو حتى الاتفاق على برنامج للعمل. وبهذا الخصوص دعا الدول الأعضاء في هذا المؤتمر إلى تعيين منسق خاص يُعنى بموضوع توسيع عضوية المؤتمر ويقوم باستعراض مسألة العضوية من أجل تحويل المؤتمر إلى هيئة أوسع نطاقاً في طابعها التمثيلي العالمي.

٥٢ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن الاحتتام الناجح للمناسبة الرفيعة المستوى المعنونة "معاهدة تجارة الأسلحة:

تدعو للتشجيع. وطالب أيضا بتسوية المسألة المتعلقة بالجمهورية العربية السورية.

٥٨ - واسترسل يقول إنه ما دامت بعض الدول تواصل اعتبار الأسلحة النووية حصنا أمنيا مشروعا، ستظل جهود مكافحة الانتشار النووي تعاني تناقضا أصيلا وعجزا في المصادقية. ورأى أنه من الواجب التماس نزع السلاح وعدم الانتشار معاً وأن يُنظر إليهما بنفس الدرجة من الإلحاحية. وأضاف أن وفده قلق إزاء المحدودية الشديدة في التقدم المحرز لتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠، وعلى الأخص فيما يتصل بالمادة السادسة من المعاهدة. ورأى أيضا أن ثمة نقصا مستمرا في التأهب من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق باتخاذ الخطوات المقدمة المطلوبة للنأي عن الاعتماد على الأسلحة النووية. واعتبر أن المحافظة على الدعم العالمي للمعاهدة وعلى مجمل نظام نزع السلاح ومنع الانتشار النوويين ووقف انتشار الأسلحة النووية، يقتضي قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بإضفاء قدر إضافي كبير من المصادقية والإلحاحية على ما تبذله من جهود في مجال نزع السلاح النووي.

٥٩ - واختتم بقوله إن تنفيذ جميع أحكام المعاهدة، بما فيها المادة السادسة، هو مسؤولية جماعية لكل الدول الأطراف. ولاحظ إطلاق عدة مبادرات جاءت نتيجة مباشرة لالتزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالمادة السادسة، وبما يتماشى مع البند ١ من خطة العمل لعام ٢٠١٠، ومنها إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية، وانعقاد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي. واعتبر أن أهم تطور يحدث في إطار البند ١ من خطة العمل هو زيادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، ورأى في ذلك تحولا يستحق الترحيب ونقله من التركيز الضيق على مسألة الأمن القومي إلى الفهم الأرحب

التي أبدت مؤخرا محاولة إظهار الأزمة كمبرر لامتلاك الأسلحة النووية وممارسة الردع النووي، هي تعليقات خارجة تماما عن السياق وغير مسؤولة وستكون نتيجتها زيادة مخاطر انتشار الأسلحة النووية ليس إلا. وأوضح أن القرار الذي اتخذته أوكرانيا في عام ١٩٩٤ بنقل مخزون الأسلحة النووية العائد إلى الاتحاد السوفييتي سابقا إلى الاتحاد الروسي والانضمام إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، شكّل إسهاما بالغ الأهمية في الأمن الدولي وفي أمن أوكرانيا ذاتها. وأكد أن أوكرانيا وسواها من الدول التي تخلت عن المخزونات والبرامج القائمة للأسلحة النووية أسهمت في تخفيض خطر الفناء النووي.

٥٦ - وأكد أن النمسا تلتزم بالمعاهدة بقوة وترى أنها لا تزال تشكل إطارا قانونيا ذا أهمية رئيسية للسلام والأمن والتعاون النووي على الصعيد الدولي. واستدرك قائلا إن المعاهدة التي خدمت المجتمع الدولي خدمة جيدة في الماضي، تتعرض مصداقيتها الآن لتحديات خطيرة في عدة جوانب رئيسية، كما تقوم شكوك متزايدة حول المدى الذي يمكن أن تستمر عنده تمثيل إطارا فعالا ذا مصداقية لمنع انتشار الأسلحة النووية وتحقيق نزع السلاح النووي. وأكد أن إمكانية تحقيق عالمية المعاهدة باتت تتناهى باضطراد كما أنها تتأذى عندما يقوم تعاون نووي مع دول غير أطراف في المعاهدة. وطالب بالتصدي لهذه التحديات كافة والتعامل معها واعتبارها مسألة ملحة.

٥٧ - وأعرب عن القلق الشديد الذي يساور حكومته إزاء استمرار تنامي برنامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأكد من ناحية أخرى أن المفاوضات الجارية للتوصل إلى حل شامل للشواغل المتعلقة بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية مسألة

الطاقة النووية في الأغراض السلمية، أصاب التراخي الجهود المبذولة من أجل الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة. وذكر الدول الأطراف بالتزامها القانوني بتنفيذ المعاهدة وحثها على الاستمسك بها نصاً وروحاً.

٦٢ - وأردف يقول إن بلده طرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) التي مثلت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. وتوجه بالدعوة إلى جميع الأطراف المعنية للإسراع بالجهود الرامية إلى عقد مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن.

٦٣ - وأعلن أن حكومته لم تمتلك أسلحة نووية ولن تفعل ذلك قط، لأن مجرد وجود هذه الأسلحة يشكل تهديداً مرفوضاً بحق الإنسانية. ويثمن بلده جميع المبادرات الرامية إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية أو المبادرات التي تسعى في سياق ذلك إلى حماية الإنسانية من مخاطر وجود هذه الأسلحة. ولاحظ أنه مما يكتسي أهمية حاسمة في هذا المجال مواصلة الوقف الاختياري لإجراء التجارب النووية إلى أن يتم التنفيذ التام لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأنه في ضوء تزايد نفاذ صبر المجتمع الدولي إزاء قلة إحراز تقدم ملموس في تحقيق نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق، يتعين على الدول الأطراف بذل جهود أكبر في أثناء عملية استعراض المعاهدة وألا تكتفي بإعادة تأكيد الالتزامات القديمة وتأجيل تنفيذها لأجل غير مسمى.

٦٤ - السيد لوغار (سلوفينيا): بدأ كلمته بالإشارة إلى أن بلده يرى ضرورة التعامل مع ركائز المعاهدة الثلاث بشكل متوازن، وأنه يشاطر الآخرين رؤيتهم لعالم خالٍ من الأسلحة النووية حسبما عرضه رئيس الولايات المتحدة في عام

للالآثار الإنسانية غير المقبولة المباشرة والطويلة الأجل التي تنجم عن الأسلحة النووية. ولاحظ أنه جرى تسليط الضوء على عدم مناعة أنظمة القيادة والتحكم النوويين أمام الهجمات السيبرية والخطأ البشري وإمكانية قيام الجهات الفاعلة من غير الدول بوضع يدها على الأسلحة النووية. واختتم بالإعلان عن أن النمسا ستستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وأن المؤتمر سيعقد في فيينا في يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٤.

٦٥ - السيد روزنثال (غواتيمالا): رأى أن السياق الدولي الحالي الذي ينطوي على خطر حدوث تفجير نووي نتيجة حادث أو بطريقة عمدية على يد دول حائزة للأسلحة النووية أو جهات فاعلة من غير الدول، يجعل البحث عن مخرج من مأزق نزع السلاح مسألة ملحة أكثر من أي وقت مضى. وأشار إلى أن ذلك الاستنتاج يصدق بوجه خاص في ضوء التقدم القليل المحرز في تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠، بالرغم حتى من التقدم الذي حققته بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا المضمار، وكذلك في ضوء الإخفاق المستمر لمؤتمر نزع السلاح في اعتماد توصيات والتحرك قُدماً بهدف نزع السلاح النووي. وقال إنه من غير الواضح لماذا يجري الاستمرار في إنفاق ملايين الدولارات في استثمارات تستهدف تطوير الأسلحة النووية وتعهداتها، أو لماذا يقدر للبرامج النووية أن تستمر لعقود مقبلة رغم التعهدات التي تقطعها معظم الدول بعدم الانتشار ونزع السلاح.

٦٦ - واسترسل يقول إن غواتيمالا كدولة طرف في المعاهدة، تدعو إلى تحقيق عالميتها والاحترام التام لجميع الالتزامات التي تنص عليها. وأبرز أهمية الركائز الثلاث المترابطة والمتعاضدة للمعاهدة؛ ولاحظ مع ذلك أن الخلل الحاصل في تنفيذ هذه الركائز ما زال قائماً بل يزداد حدة؛ فبينما أمكن إحراز تقدم مهم في مجالي عدم الانتشار واستخدام

أما تمثل لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة لكنها لا تزال جميعاً تحتفظ بقوات نووية كبيرة ومتطورة كعنصر أساسي في بنائها الأمنية. وطالب هذه الدول بالقضاء التام على ترساناتها النووية واستبعاد الأسلحة النووية من عقائدها الأمنية، والقيام أيضاً بوقف جميع الخطط الرامية إلى زيادة تحديث أو تطوير أو تجديد أو تمديد أعمار أسلحتها النووية وترساناتها ذات الصلة.

٦٩ - وقال إنه من الضروري أن يستهل مؤتمر نزع السلاح المفاوضات التي فات أجلها لوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية واتفاقية للأسلحة النووية على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨، وأن يبدأ أيضاً المفاوضات المتعلقة بوضع ضمانات أمنية من التهديد باستعمال الأسلحة النووية ملزمة قانوناً من أجل الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

٧٠ - ولاحظ التقدم الكبير المحرز في الحد من الانتشار الأفقي للأسلحة النووية، إلا أنه لم يجرّ بالتوازي مع ذلك تحقيق أي نزع حقيقي للسلاح النووي مع استمرار وجود عشرات الآلاف من الرؤوس النووية التي تمثل تهديداً للإنسانية، وإنفاق بلايين الدولارات لتحديثها بالرغم من الاحتياجات الاجتماعية الملحة وبالرغم أيضاً من التوقعات العالمية المتنامية بتحقيق إنجاز في مجال نزع السلاح. وقال إن بنغلاديش تفضل لهذا السبب اتباع نهج متوازن لعدم الانتشار النووي يجري التماسه بالتزامن مع عملية نزع السلاح النووي.

٧١ - ومضى يقول إن الضمانات الأمنية السلبية ذات أهمية حاسمة لتعزيز المعاهدة وتبسيط مساعي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية للحصول على هذه الأسلحة. وأضاف أنه من بواعث القلق أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تضيف قدرة لزيادة دقة الإحكام في مخزونات الأسلحة النووية الحالية وتسعى إلى تطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة في تعارض

٢٠٠٩. وقال إنه من المفهوم أن يظل دور المعاهدة محورياً في تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة واقعة.

٦٥ - وأضاف أن بلده يطمح أن ينعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قبل حلول مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥. وقال إن الحرب الدائرة في الجمهورية العربية السورية والأزمة الناشئة في أوكرانيا مصدران لقلق بالغ. غير أن حكومته ترى أن خفض التوتر في أوكرانيا لا يزال ممكناً دون عواقب خطيرة على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. ووصف الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن جمهورية إيران الإسلامية بالمشجع وقال إنه ينبغي أن يقود إلى مزيد من الخطوات سعياً إلى التوصل لتسوية شاملة.

٦٦ - واختتم بقوله إنه في مناسبة الذكرى العاشرة لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي تناول مسألة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جهات من غير الدول، وبخاصة الإرهابيين، يشعر وفده بالسرور لقيام أكثر من ١٧٠ دولة بتقديم إفادات عن الأنشطة التي تضطلع بها في هذا السياق، إضافة إلى تمديد ولاية اللجنة لغاية عام ٢٠٢١.

٦٧ - السيد مؤمن (بنغلاديش): أكد في البداية أن بلده يحافظ على تعهده القاطع بالتنفيذ الكامل للمعاهدة في جميع جوانبها مستنداً إلى التزام دستوري بنزع السلاح العام والكامل. كما أن بلده ملتزم تماماً بتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠، وبالأخص الإجراءات المتعلقة بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٦٨ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن وجود الأسلحة النووية يشكل أكبر تهديد للإنسانية: ولهذا السبب تود بنغلاديش أن تعيد التأكيد على ضرورة إزالة هذه الأسلحة تماماً لتقديم ضمانة مطلقة بعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها، سواء عن قصد أو سهواً، أو بعدم وقوعها بأيدي الإرهابيين. وأضاف أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تدّعي

النووية من ممارسة حقوقها في الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النوويتين، ولا بد ألا يجري أيضا استخدام برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية كأداة لتحقيق مآرب سياسية. وأكد أن بنغلاديش نادت بقيام حوار بناء من أجل تنفيذ أحكام المواد الأولى والثانية والرابعة في بيئة مكفولة بالأمان والثقة.

٧٤ - السيدة ميّا فاليز (كولومبيا): قالت إن الخطر الأصيل الذي يمثله مجرد وجود الأسلحة النووية لا يزال قائما لسوء الطالع بعد انقضاء ٣٥ سنة على إنشاء مؤتمر نزع السلاح وما يزيد على ٤٠ سنة من دخول المعاهدة حيز النفاذ، وكذلك بعد انتهاء الحرب الباردة. وأكدت عزم حكومتها على تحقيق الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل. وقالت إن كولومبيا دولة طرف في معاهدة ثلاثيلوكو التي حوّلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم في حيز ذي كثافة سكانية عالية، وأثمرت بشكل ملموس عن صون السلام والاستقرار في هذا النصف من الكرة الأرضية، وفي العالم على اتساعه. وأكدت أن كولومبيا ستواصل دعمها لإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في بقاع أخرى من العالم. وأنها تؤيد في هذا السياق على وجه الخصوص القيام في أقرب وقت ممكن بعقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٧٥ - ومضت تقول إنه في ضوء استمرار إجراء تجارب نووية عديدة في العالم، يرى وفدها أن بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو السبيل الأفضل لتوقي انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأوضحت أن كولومبيا المدرج اسمها في المرفق ٢ للمعاهدة، عازمة على أن يبدأ سريان هذه المعاهدة في موعد مبكر. وأضافت أن بلدها يدعم المبادرات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى تجريد العالم

مع الضمانات التي قدمتها عند إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وطالب اللجنة ببذل جهد متجدد ونشط لصياغة إطار ملزم قانونا لتقديم هذه الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٧٦ - وأردف قائلاً إن بنغلاديش تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتدعو إلى الانضمام إلى بروتوكولاتها باعتبارها خطوات مرحلية صوب توفير الضمانات الأمنية السلبية وكفالة التحقيق العالمي لأهداف نزع السلاح ومنع الانتشار النوويين. وتعتبر بنغلاديش أيضا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وقعتها في عام ١٩٩٦ وصدقت عليها في عام ٢٠٠٠، فكانت بذلك أول بلد في جنوب آسيا يفعل هذا الشيء، خطوة أساسية لضمان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ودعا باسم بلده جميع الدول التي لم تصدق على المعاهدة بعد أن تفعل ذلك وبالأخص الدول الثماني التي يُعتبر توقيعها على المعاهدة ضروريا لدخول هذه المعاهدة حيز النفاذ.

٧٣ - واختتم بقوله إن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية في إطار الضمانات والتحقق الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يسهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة والتغلب على التحديات بما فيها الجوع والمرض وإدارة الموارد الطبيعية ومكافحة التلوث البيئي وتغيير المناخ. ولذلك، فإنه من الأمور التي تدعو إلى الإحباط استمرار فرض قيود لا داعي لها على صادرات المواد والمعدات والتكنولوجيات إلى الدول النامية غير الحائزة للأسلحة النووية. وطالب بإزالة هذه الحواجز. وأكد ضرورة أن تستمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيق أهداف التعاون التقني في مجال التطبيقات السلمية للطاقة النووية كأحد الأعمدة الثلاثة لأنشطتها. وأكد ضرورة ألا يجري التذرع بأسباب دخيلة لحرمان الدول غير الحائزة للأسلحة

العالية التي أعطيت للمعاهدة في مؤتمرات الاستعراض للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ويُبَخَس الاستثمار في نظام التحقق التابع للمعاهدة الذي ناهز البليون دولار. وأوضح أن مسؤولية دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر وتحقيق عالميتها تقع على عاتق جميع الدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وأهاب بجميع الدول وبخاصة العدد المتبقي من دول الجدول ٢، أن تنظر في عواقب القعود عن العمل والرضا بالوضع القائم بالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعواقب العجز عن إنفاذ حظر ملزم قانوناً على إجراء التجارب النووية.

٧٩ - وأردف يقول إنه أمكن على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية قطع أشواط واسعة لبناء نظام التحقق التابع للمعاهدة. وتوجد في كافة أصقاع العالم ٣٠٠ محطة ترسل بياناتها إلى المركز الدولي للبيانات في فيينا. لكنه لاحظ أن عتبة الكشف في نظام الرصد تقل كثيراً عما توخاه في الأصل واضعو اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد نجحت اللجنة التحضيرية في إرساء الأمان والثقة في نظام التحقق وهو مطلب أساسي لتحقيق دخول المعاهدة حيز النفاذ وزيادة ردع إجراء التجارب النووية. وأوضح أن نظام التحقق لمنظمة معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية هو الأداة المتعددة الأطراف الوحيدة المتاحة للمجتمع الدولي لرصد التجارب النووية. وأردف قائلاً إنه رغم عدم اكتمال النظام حتى الآن، فإن بوسعه أن يكشف بشكل موثوق ودقيق حتى عن التجارب النووية صغيرة النطاق، مثلما حدث عندما كشف عن التجارب النووية الثلاث التي أعلنت عنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا السياق حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن إجراء أي تجارب نووية أخرى في المستقبل وفرض وقف اختياري للتجارب ريثما تقوم بتوقيع معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.

من الخطر النووي الناشئ عن انتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكانية استعمال الطاقة النووية في أغراض إرهابية وعن وجود الأسلحة النووية ذاته.

٧٦ - السيد زيربو (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية): لاحظ تعدد البيانات الداعمة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والضرورة الملحة لدخولها حيز النفاذ، لكنه ذكر بأن الواقع ينبئ لسوء الحظ بأن المعاهدة لن تدخل حيز النفاذ من دون تصديق العدد المتبقي من دول الجدول ٢ التي لم تفعل ذلك حتى الآن. ورأى أن ثمة روابط واضحة بين هذه المعاهدة ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وأن الجهود الرامية إلى تحقيق الحظر الشامل للتجارب النووية تلعب دوراً مهماً في عملية الاستعراض وتستخدم كمقياس لعزيمة الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وأضاف أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية محورية أيضاً في الحد من الانتشار الأفقي للأسلحة النووية من جانب الأطراف التي قد تسعى إلى نشر الأسلحة النووية، والحد من الانتشار الرأسي للأسلحة النووية الأشد فتكاً وتعقيداً.

٧٧ - واسترسل يقول إنه من الضروري أن يجري في سياق عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الوقوف على فرص تحقيق تقدم صوب بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واغتنام هذه الفرص. ويتعين في مساعي البحث عن حلول وسط لكثير من الصعاب الراهنة، التأكيد كمسألة حاسمة الأهمية على عدم الإضرار بأهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأكد أن المعاهدتين متعاضدتان وأن تآكل التأييد الذي يولى لإحدهما ينعجم عنه في نهاية المطاف الإضرار بالمعاهدتين سوياً.

٧٨ - وأضاف أن الاكتفاء بالنظر إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أنها مجرد واحدة من مبادرات كثيرة تشكل جزءاً من عملية الاستعراض، يُبَخَس الأولوية

٨٠ - واختتم قائلًا إنه جرى إنشاء فريق للشخصيات البارزة بهدف السعي إلى تحديد فرص النهوض بالأسباب التي تؤدي إلى بدء سريان المعاهدة استكمالًا للعملية المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة. وحث الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على تقديم الدعم النشط لهذه المبادرات وسواها والمشاركة من ثم في الجهود التي تبذلها لتعزيز نظام عدم الانتشار وتوطيد السلام والأمن الدوليين.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥
